أتباع أهل البيت عليهم السلام

الشيخ علي آل محسن

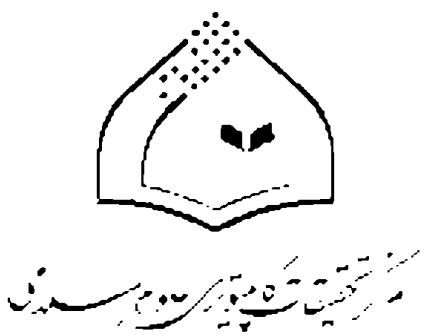

أتباع أهل البيت عليهم السلام

الشيخ علي آل محسن

Shiabooks.net

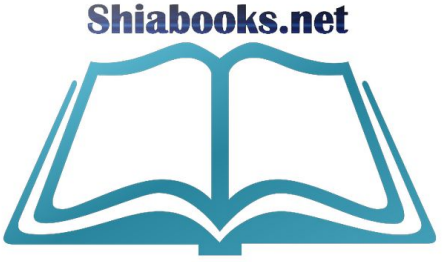

حقوق الطبع محفوظة لدار مشعر
الطبعة الأولى ـ ١٤٢٩هـ

المقدّمة

اتّفقت هذه الأُمّة على صلاح أهل البيت عليهم السلام، ورفعة شأنهم، وعلوّ شرفهم، وعظيم حقوقهم اللّازمة لهم على الناس، فقد طهّرهم الله من الرجس، وأذهب عنهم السوء والفحشاء، فقال عزّ من قائل: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[1].

وحرّم عليهم الصدقة تنزيهاً لهم عنها، لأنّها من أوساخ الناس التي لايناسب شرفهم أخذها. فقد ورد في الصحيح عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: إنّ هذه الصدقات إنّما هي أوساخ الناس، وإنّها لا تحلّ لمحمّد

---

(١) سورة الأحزاب: الآية ٣٣.

ولا لآل محمّد[1].

وأمر بالصلاة عليهم بقوله عزّ من قائل: ﴿إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾[2]، فقد أخرج البخاري عن كعب بن عجرة، أنّه قال: سألنا رسول الله ﷺ فقلنا: يارسول الله، كيف الصلاة عليكم أهل البيت، فإنّ الله قد علّمنا كيف نسلّم؟ قال: قولوا: اللّهُمَّ صلِّ علىٰ محمّد وعلى آل محمّد، كما صلّيت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، إنّك حميدٌ مجيد...[3].

---

(١) صحيح مسلم: ٢ / ٧٥٤ كتاب الزكاة، باب ٥١، حديث ١٦٨. وص ٧٥١، باب ٥٠ وما بعده. راجع صحيح البخاري: ٢ / ١٥٦ كتاب الزكاة، باب أخذ صدقة التمر رقم ٥٧، وص ١٥٧. باب ما يذكر في صدقة النبيّ ﷺ رقم ٦٠. وكذلك ٣ / ٧١ كتاب البيوع، الباب الرابع، وكذلك ٤ / ٩٠ كتاب الجهاد، باب من تكلّم بالفارسية رقم ١٨٨. و ٧ / ٦١ كتاب الطلاق، باب رقم ١٤. الموطأ ص ٥٤٦، ح ١٨٣٩. وسنن أبي داود: ٢ / ١٢٣. وسنن الترمذي: ٣ / ٤٦. وسنن النسائي: ٥ / ١٠٧. وسنن الدارمي: ١ / ٣٨٦. ومسند أحمد بن حنبل: ١ / ٢٠٠، ٢٧٩، ٤٤٤، ٤٧٦، ٣ / ٤٩٠، ٤ / ٣٥، ٥ / ٣٥٤، ٦ / ٣٩٠.

(٢) سورة الأحزاب: الآية ٥٦.

(٣) صحيح البخاري: ٤ / ١٧٨ كتاب الأنبياء، باب يزفون النسلان في المشي. و ٦ / ١٥١ كتاب التفسير، تفسير سورة الأحزاب، و ٨ / ٩٥ كتاب الدعوات، باب الصلاة على النبيّ ﷺ رقم ٣١، وباب ٣٢. وراجع صحيح مسلم ١/ ←

وأوجب لهم المودّة، فقال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾[1]، وقال النبيّ ﷺ: لا يدخل قلب امرىءٍ مسلم إيمان حتّى يحبّكم لله ولقرابتي[2].

قال ابن تيميّة في عقيدة أهل السنّة في أهل البيت: ويحبّون آل بيت رسول الله ﷺ ويتولّونهم ويحفظون فيهم وصيّة رسول الله ﷺ حيث قال يوم غدير خمّ: أُذكّركم الله في أهل بيتي[3].

← ٣٠٥ كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبيّ ﷺ بعد التشهّد رقم ١٧. وسنن الترمذي: ٥/٣٥٩. وسنن أبي داود: ١ / ٢٥٧. وسنن النسائي: ٣/٤٥. وسنن الدارمي: ١ / ٣٩٠. والموطأ: ص٨٣. ومسند أحمد بن حنبل: ١ / ١٦٢، ٣ / ٢٧، ٤ / ١١٨، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٤، ٥ / ٢٧٤، ٣٧٤، ٤٢٤.

(١) سورة الشورى، الآية: ٢٣.

(٢) سنن الترمذي: ٥ / ٦٥٢ كتاب المناقب، باب مناقب العبّاس بن عبد المطّلب ﷺ. وقال: هذا حديث حسن صحيح. سنن ابن ماجة: ١ / ٥٠ المقدّمة، باب (١١). مسند أحمد بن حنبل: ١ / ٢٠٧، ٢٠٨، ٤ / ١٦٥. المستدرك: ٤ / ٧٥. مجمع الزوائد: ١ / ٨٨، ٩ / ١٧٠. الفردوس بمأثور الخطاب: ٤ / ٣٦١.

(٣) شرح العقيدة الواسطية: ص١٧٢. وحديث غدير خمّ هذا مروي في صحيح مسلم: ٤ / ١٨٧٣ كتاب الفضائل، باب من فضائل علي بن أبي طالب ﷺ. الجامع الصغير: ١ / ٢٤٤ ورمز له بالصحّة، وصحّحه الألباني في صحيح الجامع الصغير: ١ / ٢٨٧ وتخريج شرح العقيدة الطحاوية، ص ٤٩٠. كتاب السنّة، ص٦٢٩.

وكذلك نهى عن بغضهم، وحذّر عن معاداتهم فقال: والذي نفسي بيده لا يبغضنا أهل البيت رجل إلّا أدخله الله النار[1].

وهم أمان هذه الأُمّة، ومثَلهم فيها كمثل باب حطّة في بني إسرائيل، أو كمثَل سفينة نوح، مَنْ ركبها نجا، ومَن تخلّف عنها هوى وغرق، وهم أحد الثقلين اللّذين لا يضلّ من تمسّك بهما، ولا يشقى من أخذ بهديهما.

إذا تقرّر ذلك فلا ريب في أنّ مَن اتّبع أئمّة أهل البيت عليهم السلام والصالحين من ذرّية النبيّ صلى الله عليه وآله فهو مهتدٍ ناجٍ، لأنّ كلّ من اتّبع إماماً من أئمّة الحقّ، وأخذ بهديه، وسار على نهجه، فهو مثله مهتدٍ ناج بالضرورة.

هذا لا نزاع فيه، وإنّما النزاع في أنّ الشيعة الإماميّة هل هم أتباع أئمّة أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم الآخذون بهديهم والسائرون على نهجهم، أو لا؟

هذا هو الذي ينبغي إقامة الدليل عليه وإثباته، فإنّ خصوم الشيعة لا يقرّون لهم باتّباع عليّ عليه السلام والأئمّة من ولده.

---

(١) المستدرك: ٣ / ١٥٠. وقال: حديث صحيح على شرط مسلم. الإحسان بترتيب صحيح ابن حبّان: ٩ / ٦٢. سلسلة الأحاديث الصحيحة: ٥ / ٦٤٣.

ولهذا ردَّ ابن تيمية على العلّامة الحلّي ـ أعلى الله مقامه ـ الذي قال: إنّ الشيعة الإماميّة أخذوا مذهبهم من أئمّة أهل البيت عليهم السلام، بقوله: لا نسلّم أنّ الإماميّة أخذوا مذهبهم من أهل البيت، لا الإثنا عشريّة ولا غيرهم، بل هم مخالفون لعليّ عليه السلام وأئمّة أهل البيت في جميع أُصولهم التي فارقوا فيها أهل السنّة والجماعة: توحيدهم وعدلهم وإمامتهم[1].

وقال الذهبي: لا نسلّم أنّكم أخذتم مذهبكم عن أهل البيت، فإنّكم تخالفون عليّاً وأئمّة أهل بيته في الأُصول والفروع[2].

بل إنّ ابن حجر الهيتمي نفى أنّهم شيعة عليّ عليه السلام المعنيّون في قول النبيّ صلى الله عليه وآله: يا علي إنّك ستقدم على الله وشيعتك راضين مرضيّين، ويقدم عليه عدوّك غضابى مقمحين[3]. قال: وشيعته هم أهل السنّة الذين أحبّوه كما أمر الله ورسوله، وأمّا غيرهم فأعداؤه في الحقيقة، لأنّ

---

(١) منهاج السنّة النبويّة: ٢ / ١١٦.

(٢) المنتقى من منهاج الاعتدال: ص١٦٧.

(٣) الصواعق المحرقة: ص١٨٣. وقد أخرج السيوطي بعضه في الدرّ المنثور: ٥٨٩/٨ في الآية السابعة من سورة البيّنة. والشوكاني في فتح القدير: ٥ / ٤٧٧.

المحبّة الخارجة عن الشرع، الحائدة عن سنن الهدي هي العداوة الكبرى، فلذا كانت سبباً لهلاكهم.

وقال: ولا تتوهّم الرافضة قبّحهم الله من الأحاديث أنّهم يحبّون أهل البيت؛ لأنّهم أفرطوا في محبّتهم حتّى جرّهم ذلك إلى تكفير الصحابة وتضليل الأُمّة.

وقال: وهؤلاء الضالّون الحمق أفرطوا في عليّ وفي أهل بيته، فكانت محبّتهم عاراً عليهم وبواراً، ﴿قَاتَلَهُمُ اللهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾[1].

---

(١) الصواعق المحرقة: ص١٨٣.

الشيعة الإماميّة هم أتباع أهل البيت عليهم السلام

إنّ متابعة الشيعة الإماميّة لأئمّة أهل البيت عليهم السلام وموالاتهم لهم، وأخذهم بهديهم، وسيرهم على نهجهم، أشهر من أن يذكر، وأظهر من أن ينكر، وما جحده إلّا سفسطة ظاهرة، وإنكار بديهة واضحة.

وينبغي أن نلفت النظر إلى أنّه ليس كلّ إنكار يُلتفَت إليه، وإلّا فالملاحدة ينكرون الخالق جلّ وعلا، مع أنّ كلّ شيء في الوجود يدلّ عليه ويرشد إليه، وكذلك أصحاب الملل ينكرون نبوّة نبيّنا محمّد صلى الله عليه وآله، مع قيام الأدلّة القطعيّة الدالّة على نبوّته وخاتميّة رسالته.

ويدلّك على أنّ إنكار متابعة الشيعة الإماميّة لأئمّة

أهل البيت عليهم السلام جارٍ هذا المجرى، أنّ المنكر لابدّ أن يكون عالماً بما عليه أهل البيت في الفروع والأُصول حتّى يتّجه منه إنكار متابعة الإماميّة لهم. أمّا إذا كان لا يعلم من أقوال أهل البيت إلّا ما ندر، فكيف يحصل له الجزم بأنّ أقوال أهل البيت التي نقلها الشيعة الإماميّة ليست أقوالهم؟

ولقد تصفّحنا كتب أهل السنّة في الفقه والحديث والتفسير والكلام وغيرها فلم نجد لأئمّة أهل البيت عليهم السلام إلّا أقوالاً نادرة وأحاديث قليلة متناثرة، لا تُسمن ولا تُغني من جوع؛ وذلك لأنّهم عُنوا بمعرفة أقوال غيرهم دون أقوالهم، بل إنّ ما عرفوه منها تركوه وأهملوه، وقدّموا غيره عليه.

ونزيد الأمر إيضاحاً بفرض مثل ذلك في اليهود والنصارى لو أنكروا متابعة كلّ فئات المسلمين لرسول الله صلى الله عليه وآله ومعرفتهم بما جاء به، فإنّ إنكارهم حينئذٍ لا يُلتفت إليه، ولا يُعتنى به، لأنّهم لا يعلمون شيئاً من دين الإسلام ومعارفه إلّا ما تلقّفوه من المسلمين أو وجدوه في كتبهم.

أهل السنّة
قاطعون بعدم اتباع الشيعة لأهل البيت عليهم السلام

قد يشكل بأنّ أهل السنّة جازمون بأنّ الشيعة الإماميّة لا يتّبعون أئمّة أهل البيت عليهم السلام في أصول الدِّين وفروعه، وذلك لأنّ ما عليه الشيعة مخالف لما رواه الثقات عن النبيّ صلى الله عليه وآله. فإمّا أنّ الشيعة كذبوا على أئمّة أهل البيت عليهم السلام فيما زعموا أنّهم رووه عنهم، فلا يكونون أتباعهم. أو أنّهم صادقون في النقل عنهم، وتابعون لهم فيما يُقطع ببطلانه ومخالفته لما جاء به النبيّ صلى الله عليه وآله في الأُصول والفروع، الذي يلزم منه تضليل أئمّة أهل البيت عليهم السلام.

وحينئذٍ لا مفرَّ من إنكار متابعة الشيعة لأئمّة أهل

البيت عليهم السلام؛ لأنّ الأمر دائر بين تخطئة الشيعة وبين تخطئة أئمّة أهل البيت، وتخطئة الشيعة هو المتعيّن بلا إشكال.

والجواب: أنّ مخالفة ما رواه الشيعة الإماميّة عن أهل البيت عليهم السلام لما رواه غيرهم عن النبيّ صلى الله عليه وآله لا يستلزم ما ذكروه من مخالفة الإماميّة أو أئمّة أهل البيت للنبيّ صلى الله عليه وآله؛ لأنّ رواية الثقات عند أهل السنّة ذلك عن النبيّ صلى الله عليه وآله لا يستلزم بالضرورة صدوره عنه صلى الله عليه وآله، فإنّ الصادر عن رسول الله صلى الله عليه وآله شيء واحد، واختلاف الرواية عنه يدلّ على كذب إحدى الروايتين.

فالشيعة أخذوا بما رواه أئمّة أهل البيت عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وتمسّك أهل السنّة بما رواه غيرهم، حتّى لو كانوا مرجئة أو خوارج أو قدرية أو غيرهم.

وما أحسن قول القائل:

إذا شئت أن تختر لنفسك مذهباً
وتعلم أنّ الناس في نقل أخبارِ
فدَعْ عنك قول الشافعيّ ومالكٍ
وأحمدَ والمروي عن كعب أحبار
ووالِ أُناساً قولهم وحديثهم
روىٰ جدّنا عن جبرئيل عن الباري

اتّهام رواة الشيعة
بالكذب على أهل البيت عليهم السلام

وقد يُشكل أيضاً بأنّ رواة الشيعة هم الذين افتروا على أئمّة أهل البيت عليهم السلام الأحاديث، وأنّ علماء الشيعة نسبوا إلى أئمّة أهل البيت عليهم السلام الأقوال المكذوبة عليهم، لأنّا لم نجد خلافاً بين أهل السنّة وأهل البيت من مصدر معتمد.

والجواب: إنّ الاختلاف الواقع بين الشيعة وأهل السنّة إمّا في الأُصول الاعتقادية، وإمّا في الفروع الفقهيّة.

أمّا الأُصول الاعتقادية فالشيعة يكتفون في إثبات

صحّة مذهبهم بآيات الكتاب العزيز. والأحاديث المتّفق على صحّتها بين الفريقين، مضافاً إلى البراهين العقليّة القطعيّة، ولا تصل النوبة إلى الاحتجاج بأحاديث أئمّة أهل البيت عليهم السلام، حتّى يتطرّق احتمال الكذب عليهم، مع أنّهم لا يجوّزون الاحتجاج في الأُصول إلّا بالأحاديث المتواترة عنهم، التي يمتنع تواطؤ رواتها على الكذب.

وأمّا الفروع الفقهيّة فأهل السنّة اختلفوا فيها إلى مذاهب عديدة، حتّى أنّهم تنازعوا في أكثر المسائل الفقهيّة كما لا يخفى على من تتبّع أقوالهم وفتاواهم[1]، فأيّ المذاهب منها هو الصحيح الذي يتّفق مع ما عليه أئمّة أهل البيت عليهم السلام؟!

هذا مع ما أوضحناه فيما سبق من أنّ أهل السنّة لم يتتبّعوا أقوال أهل البيت عليهم السلام ولم يحفظوها حتّى يعلموا ما صدر منهم وما نُحل عليهم. فزعمهم أنّهم مؤتلفون مع أئمّة أهل البيت عليهم السلام زعمٌ باطل لم يستند إلى حجّة مقبولة أو دليل معتبر.

---

(١) للتحقّق من ذلك راجع كتاب المغني لابن قدامة، والمحلّى لابن حزم، وبداية المجتهد لابن رشد، والفقه على المذاهب الأربعة للجزيري، وغيرها.

وبهذا يتّضح فساد ما قيل من أنّ الشيعة الإماميّة قد افتروا على أهل البيت عليهم السلام الأحاديث، ونسبوا إليهم ما لم يصدر عنهم، لأنّ كلّ منصف بحث في كتب الشيعة، ورأى مسلكهم في تمحيص الأحاديث، يعلم بما لا يدع مجالاً للريب أنّهم لا يحتجّون إلّا بما يرويه الثقات الأثبات المعروفون بالضبط والحفظ والإتقان، الذين أقرَّ بوثاقة بعضهم علماء الجرح والتعديل من أهل السنّة، ورووا أحاديثهم في صحاحهم وسائر مصنّفاتهم كأبان بن تغلب، وثابت بن دينار (أبي حمزة الثمالي)، وجابر بن يزيد الجعفي، والحارث الهمداني، وحمّاد بن عيسىٰ، ومحمّد بن مسلم، ومعروف بن خربوذ، وسلمة بن كهيل، وغيرهم ممّن هو على شاكلتهم[1].

هذا مع أنّ علماء الإماميّة يطرحون كثيراً من الأحاديث المرويّة في كتبهم المعتبرة كالكافي والتهذيب والاستبصار ومن لا يحضره الفقيه إذا لم تستجمع شرائط الصحّة والاعتبار.

---

(١) راجع ما كتبه السيّد عبد الحسين شرف الدّين الموسوي رضوان الله عليه في كتاب المراجعات، المراجعة ١٤ ـ ١٦، فإنّه أجاد وأبدع، جزاه الله خير جزاء العلماء العاملين.

الأدلّة على متابعة الشيعة لأهل البيت عليهم السلام

وتتلخّص في ما يلي:

أوّلاً: أنّ الشيعة الإماميّة قصروا الإمامة في أهل البيت عليهم السلام، وحصروا التقليد فيهم، فلا حجّة إلّا لقولهم، ولا حقّ إلّا ما صدر منهم.

ولهذا تتابع الشيعة خلفاً عن سلف في تدوين علومهم، وكتابة أحاديثهم في أُصول الدِّين وفروعه حتّى جمعوا الشيء الكثير.

وعليه، فالداعي إلى متابعتهم والأخذ بهديهم والسير على نهجهم ـ وهو اعتقاد إمامتهم دون سواهم ـ موجود، والمانع من متابعتهم مفقود، فلابدّ من حصول الاتّباع وتحقّق الموالاة.

وثانياً: اعتراف جمع من أرباب التحقيق من أهل السنّة بمتابعة الشيعة لأهل البيت عليهم السلام ومشايعتهم لهم.

١ ـ قال الشهرستاني: الشيعة هم الذين شايعوا عليّاً عليه السلام على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصّاً ووصيّة، إمّا جليّاً وإمّا خفيّاً، واعتقدوا أنّ الإمامة لا تخرج من أولاده[1].

---

(١) الملل والنحل: ١ / ١٤٦.

وقال أيضاً في ترجمة الإمام جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام: وهو ذو علم غزير في الدِّين، وأدب كامل في الحكمة، وزهد بالغ في الدُّنيا، وورع تامّ عن الشهوات... وقد أقام بالمدينة مدّة يفيد الشيعة المنتمين إليه، ويفيض على الموالين له أسرار العلوم[1].

٢ ـ وقال ابن منظور في لسان العرب، والفيروزآبادي في القاموس المحيط، والزبيدي في تاج العروس: وقد غلب هذا الاسم [أي الشيعة] على من يتوالى عليّاً وأهل بيته رضوان الله عليهم أجمعين، حتّى صار لهم اسماً خاصّاً، فإذا قيل: فلان من الشيعة، عُرف أنّه منهم[2].

٣ ـ وقال الزهري: والشيعة قوم يهوون هوى عترة النبيّ صلى الله عليه وآله ويوالونهم[3].

٤ ـ وقال ابن خلدون: اعلم أنّ الشيعة لغةً: الصَّحب والأتباع، ويطلق في عرف الفقهاء والمتكلّمين من الخلف والسلف على أتباع عليّ وبنيه رضي الله عنهم[4].

---

(١) نفس المصدر: ١ / ١٦٦.

(٢) لسان العرب: ٨/١٨٩. القاموس المحيط: ٣/٤٩. تاج العروس: ٢١ / ٣٠٣.

(٣) لسان العرب: ٨ / ١٨٩. تاج العروس: ٢١ / ٣٠٣.

(٤) مقدّمة ابن خلدون: ص١٩٦.

وثالثاً: سلوك الشيعة الكاشف عن ولائهم لأهل البيت عليهم السلام ومتابعتهم لهم، فقد دأبوا على تدوين معارفهم وعلومهم، ورواية أحاديثهم، وأخذ أقوالهم، والتسليم لهم، ونشر فضائلهم، وكتابة سِيَرهم، وإقامة مآتمهم، والحزن على مصائبهم وما جرى عليهم، حتّى أنّهم حكموا بضعف كلّ من انحرف عنهم، وبنجاسة كلّ من تجاهر بمعاداتهم، ووالوا أولياءهم، وتبرّأوا من أعدائهم.

وعلى كلّ حال، فإنّا لو لم نقُل بأنّ الشيعة الإماميّة هم أتباع أئمّة أهل البيت عليهم السلام مع تحقّق هذه الأُمور، لحقّ لنا إنكار متابعة كلّ فرقة لمن تنتسب إليه، ولأمكننا أن نشكّك في متابعة أهل السنّة لأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ابن حنبل وغيرهم.

أهل السنّة ليسوا شيعة لعليؑ

لا ينقضي العجب من جرأة ابن حجر الهيتمي وابن تيميّة والذهبي وغيرهم في زعمهم أنّ أهل السنّة هم شيعة عليّؑ، والحال أنّ أهل السنّة لا يظهر منهم ولاء لأهل البيت عامّة، ولا لعليّؑ خاصّة، بل ما يظهر منهم خلاف ذلك.

ويتجلّى ذلك في أُمور:

أوّلاً: انصراف أهل السنّه عن أخذ علوم أهل البيتؑ واكتساب معارفهم وتدوين فتاواهم، فإنّا لا نكاد نجد في كتب الفقه المهمّة، كالمغني لابن قدامة، والمحلّى لابن حزم وغيرهما. أو في كتب علم الكلام المشهور كالمواقف

للإيجي، والملل والنحل للشهرستاني، والفصل لابن حزم وغيرها، أو في كتب التفسير المعروفة كالتفسير الكبير للفخر الرازي، وجامع البيان للطبري، وتفسير ابن كثير وغيرها، لانكاد نجد قولاً يُنقل عن إمام من أئمّة أهل البيت عليهم السلام.

كما أنّا لا نجد في كتب الحديث المعتمدة المشهورة من الأحاديث المرويّة عن أهل البيت عليهم السلام إلّا القليل النادر الذي لا يكاد يُذكر، الدال على أنّ غيرهم مقدَّم عندهم في هذا الشأن. حتّى أنّ البخاري الذي روى في كتابه الصحيح عن بعض الخوارج[1]، وبعض النواصب[2]، والمرجئة[3]،

---

(١) قيل ذلك في عكرمة مولى ابن عبّاس، والوليد بن كثير بن يحيى المدني، وعمران بن حطّان الذي مدح ابن ملجم قاتل أمير المؤمنين عليه السلام بقوله:

يا ضربةً من تقيٍّ ما أراد بها ... إلّا ليبلغ من ذي العرش رضوانا

إنّي لأذكره يوماً فأحسبه ... أوفى البرية عند الله ميزانا

انظر من طُعن فيه بسبب معتقده من رجال صحيح البخاري في مقدّمة فتح الباري، ص٤٥٩.

(٢) رُمي بذلك: إسحاق بن سويد العدوي، وبهز بن أسد، وحريز بن عثمان الحمصي، وحصين بن غير، وعبدالله بن سالم الأشعري، وقيس بن أبي حازم. وكلّهم من رجال البخاري.

(٣) رُمي بذلك من رجال الصحيح: أيّوب بن عائذ الطائي، وإبراهيم بن طهمان، وذر بن عبدالله المرهبي، وشبابة بن سوار، وعبد الحميد بن عبدالرحمن، وعثمان بن غياث، وعمر بن ذر، وعمرو بن مرّة، وغيرهم.

والقدريّة[1]، والجهميّة[2] لم يروا عن جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام حديثاً واحداً، بل لم يرو عن الحسن بن عليّ عليه السلام حديثاً قطّ، مع أنّه روى عن أبي سفيان، وابنه معاوية، وعن عمرو بن العاص، ومروان بن الحكم، والمغيرة بن شعبة، وسمرة بن جندب وغيرهم.

وثانياً: ردّ أهل السنّة أقوال أئمّة أهل البيت عليهم السلام إذا خالفت قول غيرهم.

وخُذ على ذلك مثالين:

١ ـ أنّ علياً عليه السلام كان يجهر بالبسملة في صلاته في القراءة الإخفاتيّة والجهريّة.

وأمّا مالك فمنع من قراءتها في الصلاة المكتوبة جهراً كانت أو سرّاً، في الفاتحة وفي غيرها. وقال أبو حنيفة وأحمد والثوري بوجوب قراءتها مع الفاتحة في كلّ ركعة سرّاً. وأوجب الشافعي قراءتها جهراً في الجهرية، وإخفاتاً في الإخفاتيّة[3].

---

(١) رُمي بذلك من رجاله: ثور بن زيد الدملي، وثور بن يزيد الحمصي، وحسّان بن عطيّة، والحسن بن ذكوان، وداود بن الحصين، وغيرهم.

(٢) رُمي به من رجاله: بشر بن السري.

(٣) بداية المجتهد: ١ / ١٢٤.

قال الفخر الرازي: أمّا أنّ عليّ بن أبي طالب عليه السلام كان يجهر بالتسمية فقد ثبت بالتواتر[1].

٢ ـ أنّهم اختلفوا في رمي الجمار في أيّام التشريق، فذهب الجمهور إلى أنّه لا يجوز رميها قبل الزوال، ومَن رماها قبل الزوال أعاده بعده.

وثبت عن أبي جعفر محمّد بن علي الباقر عليه السلام أنّه قال: رمي الجمار من طلوع الشمس إلى غروبها[2].

فمع ثبوت قول عليّ عليه السلام في الجهر بالبسملة مطلقاً، وثبوت قول الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام في جواز الرمي قبل الزوال، إلّا أنّ جمهور أهل السنّة خالفوا العترة النبويّة في هاتين المسألتين كما فعلوا في غيرهما من المسائل الكثيرة التي لا تخفى على المتتبّع البصير.

وثالثاً: حكمهم بأنّ التشيّع لأهل البيت منقصة قادحة في وثاقة الراوي، فيضعّفون الرجل لموالاته لأهل البيت عليهم السلام، ويطرحون رواياته وإن كان صدوقاً ثبتاً، وينبزونه بالرفض، ويصمونه بما لا يحسن من قبيح الصفات[3]. فصار

---

(١) التفسير الكبير: ١ / ٢٠٥.

(٢) بداية المجتهد: ١ / ٣٥٣.

(٣) من الأوصاف الغريبة التي قالوها في شيعة أهل البيت عليهم السلام ما نقله الذهبي ←

كـلّ مـن يحـبّهم ويـروي فـضائلهم، أو يـنقل مآثـرهم وينوّه بـذكرهم، أو يـفضّلهم عـلى غـيرهم، شـيعيّاً[1] أو رافـضيّاً مـذموماً، لا حـرمة له ولا كـرامـة، ولا تُـقبل روايـته[2]، ولا تُـسمع شهـادته، ولا تحـلّ ذبـيحته، ولا تجوز مناكحته.

وهذا الإمام الشافعي الذي هو عَلَمٌ من أعلام أهـل السنّة، وإمام من أئمّتهم، قد رُمي بالتشيّع لمّـا تجـاهر بحبّ أهل البيت عليهم السلام، حتّى قيل له: إنّ أُناساً لا يـصبرون عـلى

← في ميزان الاعتدال: ٣ / ٢٤٢ في ترجمة عمران بن مسلم الفزاري عن أبـي أحمد الزبيري الذي وصف المترجم بأنّه رافضي كأنّـه جـرو كـلب. إلّا أنّ الذهبي لم يقنع بذلك، فقال معقّباً: قلت: خراء الكلاب كالرافضي.

(١) من شواهد ذلك ما ذكره الذهبي في ترجمة الحاكم الحسكاني، عبيدالله بن عبدالله بن أحمد القرشي العامري النيسابوري، في تـذكرة الحـفّاظ: ٣ / ١٢٠٠، إذ قال: ووجدتُ له مجلساً يدلّ على تشيّعه وخبرته بالحديث، وهو تصحيح خبر ردّ الشمس لعليّ عليه السلام وترغيم النواصب الشُمس.

قلت: انظر يرحمك الله كيف رماه بالتشيّع لمجرّد تصحيح حديث في فضل عليّ عليه السلام، مع اعترافه له بخبرته في الحديث.

(٢) قال ابن قتيبة في كتابه الاختلاف في اللفظ، ص٤١: تحامى كـثير مـن المحدّثين أن يحدّثوا بفضائله ـ يعني عليّاً ـ كرّم الله وجهه، أو يُظهروا له ما يجب له... إلى أن قال: وأهملوا مَن ذكره، أو روىٰ حديثاً من فضائله، حتّى تحامى كثير من المحدّثين أن يتحدّثوا بها، وعُنوا بجمع فضائل عـمرو بـن العاص ومعاوية، كأنّهم لا يريدونهما بذلك وإنّما يريدونه.

سماع منقبة أو فضيلة لأهل البيت، فإذا رأوا أحداً يذكر شيئاً من ذلك قالوا: تجاوزوا عن هذا، فهو رافضي.

فأنشأ يقول:

إذا في مجلس نذكر علياً
وإبنيه وفاطمة الزكيّهْ
يُقال: تجاوزوا يا قوم هذا
فهذا من حديث الرافضيّه
برئتُ إلى المهيمن من أُناسٍ
يرون الرفض حبّ الفاطميّه[1]

وقيل له: إنّ فيك بعض التشيّع! قال: وكيف؟ قالوا: ذلك لأنّك تظهر حبّ آل محمّد. فقال: يا قوم! ألم يقل رسول الله ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتّى أكون أحبّ إليه من والده وولده والناس أجمعين»، وقال: «إنّي أوليائي من عترتي المتّقون»، فإذا كان واجباً عليّ أن أحبّ قرابتي وذوي رحمي إذا كانوا من المتّقين، أليس من الدّين أن أحبّ قرابة رسول الله ﷺ إذا كانوا من المتّقين، لأنّه كان يحبّ قرابته، وأنشد:

---

(١) نور الأبصار: ص ٢٠٠، والأبيات في الديوان: ص ٩٠.

يا راكباً قف بالمحصب من منىٰ
واهتف بساكن خيفها والناهضِ
سحَراً إذا فاض الحجيج إلى منىٰ
فيضاً كملتطم الفرات الفائضِ
إن كان رفضاً حبّ آل محمّدٍ
فليشهد الثقلان أنّي رافضي[1]

ولمّا سمع أنّ بعضهم رماه بالتشيّع أنشأ يقول:

إذا نحن فضّلنا علياً فإنّنا
روافض بالتفضيل عند ذوي الجهلِ
وفضل أبي بكرٍ إذا ما ذكرته
رُميت بنصب عند ذكري للفضل
فلا زلت ذا رفض ونصبٍ كليهما
أدين به حتّى أُوسّد في الرّمل[2]

---

(١) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمّة الفقهاء: ص٩١. والعجب أنّ أهل البيت عليهم السلام الذين فرض الله مودّتهم على الناس صار حبّهم جرماً يُعتذر منه، ويُنتقص به إمام له مكانته العظيمة عند أهل السنّة، وهذا إنّما يدلّ على أنّ الجهر بحبّ أهل البيت كان غير مألوف، لا عند العلماء منهم ولا الجهّال.

(٢) مناقب الإمام الشافعي: ص١٤٣.

ولهذا تحامى كثير من الحفّاظ عن رواية فضائل أهل البيت عليهم السلام عموماً، وأمير المؤمنين عليه السلام خصوصاً تحاشياً للتهمة، وخوفاً من العامّة، وحذراً من بطش الخلفاء والولاة.

قال الذهبي في ترجمة الحافظ ابن السقاء، وهو عبدالله ابن محمّد بن عثمان الواسطي: إنّه أملى حديث الطير في واسط، فلم تحتمله نفوسهم، فوثبوا عليه وأقاموه وغسلوا موضعه[1].

وقال ابن حجر في ترجمة نصر بن علي بن نصر بن علي بن صهبان الجهضمي: إنّه لمّا حدَّث بحديث عليّ بن أبي طالب أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أخذ بيد حسن وحسين، فقال: «مَن أحبّني وأحبَّ هذين وأباهما وأمّهما كان في درجتي يوم القيامة» أمر المتوكّل بضربه ألف سوط، فكلّمه فيه جعفر ابن عبد الواحد، وجعل يقول له: هذا من أهل السنّة. فلم يزل به حتّى تركه[2].

رابعاً: حكمهم بأنّ سبّ عليّ عليه السلام ولعنه وبغضه غير

---

(١) تذكرة الحفّاظ: ٣ / ٩٦٦.

(٢) تهذيب التهذيب: ١٠ / ٣٨٤.

قادح في وثاقة الراوي، دون سَبِّ مَنْ تقدّمه من الخلفاء، فحكموا بوثاقة جمع عُرفوا ببغض عليّ عليه السلام، واشتهر عنهم التجاهر بلعنه وسبّه وعداوته.

وهم كثير يعرفهم المتتبّع في كتب الحديث والرجال، ونحن سنذكر عشرة منهم ممّن رُوي لهم في أحد الصحيحين، ووثّقهم غير واحد من رجال الجرح والتعديل. منهم عبدالله ابن شقيق العقيلي[1]، وحريز بن عثمان الرحبي الحمصي[2]، وإسماعيل بن سميع الكوفي الحنفي[3]، والحصين بن غير

---

(١) روى له البخاري والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجة، ووثّقه يحيى ابن معين وأبو حاتم وابن خراش وابن حبّان وأبو زرعة والعجلي وغيرهم. قال أحمد بن حنبل: ثقة وكان يحمل على عليّ. وقال ابن سعد: كان ابن شقيق عثمانيّاً وكان ثقة في الحديث (تهذيب التهذيب: ٥ / ٢٢٣).

(٢) روى له البخاري والأربعة، سُئِل أحمد بن حنبل عنه فقال: ثقة ثقة، وقال: ليس بالشام أثبت من حريز، وثّقه ابن معين ودحيم وأحمد بن أبي يحيى والمفضل بن غسّان والعجلي وأبو حاتم وابن عدي والقطّان. قال ابن المديني: لم يزل من أدركناه من أصحابنا يوثّقونه. كان يلعن أمير المؤمنين عليه السلام وينتقصه وينال منه. قال ابن حبّان: كان يلعن عليّاً بالغداة سبعين مرّة وبالعشي سبعين مرّة (تهذيب التهذيب: ٢ / ٢٠٧).

(٣) روى له مسلم وأبو داود والنسائي، وثّقه أحمد وابن معين والقطّان وأبو حاتم والنسائي وابن عدي والأزدي وابن نمير والعجلي وأبو داود وابن حبّان وابن سعد والبخاري، وكان خارجيّاً ممّن يبغض عليّاً عليه السلام (تهذيب التهذيب: ١ / ٢٦٦).

الواسطي[1]، وزياد بن جبير بن حيّة الثقفي البصري[2]، وزياد بن علاقة بن مالك الثعلبي[3]، وعبيدالله بن زيد أبي قلابة الجرمي[4]، ومحمّد بن زياد الألهاني[5]، ونعيم بن أبي هند الأشجعي[6]، وخالد بن سلمة بن العاص

---

(١) روى له البخاري وأبو داود والنسائي والترمذي، ووثّقه ابن معين والعجلي وأبو زرعة وأبو حاتم وابن حبّان. كان يحمل على عليّ عليه السلام (تهذيب التهذيب: ٢ / ٣٣٧).

(٢) روى له الستّة: البخاري ومسلم والنسائي وأبو داود والترمذي وابن ماجة. وثّقه أحمد وابن معين وأبو زرعة والنسائي والعجلي. سُئل عنه أبو داود فقال: هذا زياد الجهبذ. كان يقع في الحسن والحسين عليهما السلام (تهذيب التهذيب: ٣ / ٣٠٨).

(٣) روى له الستّة. ووثّقه ابن معين والنسائي وأبو حاتم وابن حبّان والعجلي ويعقوب بن سفيان. قال الأزدي: سيّيء المذهب، كان منحرفاً عن أهل بيت النبيّ صلى الله عليه وآله (تهذيب التهذيب: ٣ / ٣٢٧).

(٤) روى له الستّة، وثّقه ابن سعد وابن خراش وغيرهما. قال العجلي في كتاب الثقات، ص٢٥٧: تابعي ثقة، وكان يحمل على عليّ، ولم يروِ عنه شيئاً قطّ (تهذيب التهذيب: ٥ / ١٩٨).

(٥) روى له البخاري والأربعة، وثّقه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن معين وابن حبّان. قال الحاكم: اشتهر عنه النصب كحريز بن يزيد (تهذيب التهذيب: ٩ / ١٥٠).

(٦) روى له البخاري في التعاليق، ومسلم وأبو داود في المراسيل والترمذي والنسائي وابن ماجة، وثّقه النسائي وابن حبّان وابن سعد والعجلي، وقال ←

المعروف بالفأفأ[1].

إلى غير هؤلاء ممّن نصّوا على نصبه وسوء حاله.

والعجب كيف تجرّأوا في توثيق هؤلاء وغيرهم ممّن هو على شاكلتهم، وتصحيح رواياتهم ورواياتها في صحاحهم وغيرها، مع ما ثبت من قول النبيّ ﷺ لعليّ عليه السلام: «لا يحبّك إلّا مؤمن ولا يبغضك إلّا منافق»[2]، وقوله: «مَنْ

← أبو حاتم: صالح الحديث صدوق، وقال سفيان الثوري: كان يتناول عليّاً عليه السلام (تهذيب التهذيب: ١٠ / ٤١٧).

(١) روى له مسلم والبخاري في الأدب المفرد وابن ماجة وأبو داود والترمذي والنسائي، وثّقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وابن المديني وابن عمّار ويعقوب بن أبي شيبة والنسائي وابن حبّان. قال محمّد بن حميد عن جرير: كان الفأفأ رأساً في المرجئة، وكان يبغض عليّاً. (تهذيب التهذيب: ٣ / ٨٣).

(٢) مسند أحمد بن حنبل: ٦ / ٢٦٢، ١ / ٨٤، ٩٥. صحيح مسلم: ١ / ٨٦ كتاب الإيمان، باب ٣٣. سنن الترمذي: ٥ / ٦٣٥، ٦٤٣. سنن ابن ماجة: ١ / ٤٢ المقدّمة باب ١١. خصائص أمير المؤمنين عليه السلام للنسائي، ص١٨٧، ١٩١، ١٩٢. مشكاة المصابيح: ٣ / ١٧١٩، ١٧٢٢. حلية الأولياء: ٤ / ١٨٥. تاريخ بغداد: ٢ / ٢٥٥، ٨ / ٤١٧، ١٤ / ٤٢٦. صفة الصفوة: ١ / ٣١٢. جامع الأصول: ٩ / ٤٧٣. الإحسان بترتيب صحيح ابن حبّان: ٩/ ٤٠. كنز العمّال: ١١ / ٦٢٢. مجمع الزوائد: ٩ / ١٣٣. كتاب السنّة، ص٥٨٤. شرح السنّة: ١٤ / ١١٣، ١١٤. سلسلة الأحاديث الصحيحة: ٤ / ٢٩٨. مجمع الزوائد: ٩ / ١٣٣ ووثّق رجاله. صحيح سنن ابن ماجة: ١ / ٢٥. صحيح سنن النسائي: ٣ / ١٠٣٣. فضائل الصحابة: ٢ / ٥٦٤، ٥٧٠، ٦١٩، ٦٢٢، ٦٤٨، ٦٥٠.

أحبَّ عليّاً فقد أحبّني، ومَن أبغض عليّاً فقد أبغضني»[1]، وقوله: «مَنْ سبَّ عليّاً فقد سبّني، ومَن سبّني فقد سبَّ الله تعالى»[2]، وغيرها من الأحاديث الصحيحة الثابتة في حبّ عليّ عليه السلام والتحذير من سبّه وبغضه وحربه ومعاداته.

والذي يظهر أنّهم عدّوا هؤلاء مجتهدين متأوّلين، لهم أجر واحد في سبّ عليّ عليه السلام ولعنه، لأنّهم إذا حكموا بأنّ من حاربوا عليّاً عليه السلام مجتهدون مأجورون، ومن قتله متأوّل، فمن سبّه ولعنه أولى بهذا العذر ممّن قاتله أو شرك في دمه.

ولكن الغريب في الأمر هو أنّهم لم يروا لمن سبّ أبا بكر وعمر وعثمان ومعاوية وعمرو بن العاص وغيرهم عذراً يُعذر به أو محملاً صحيحاً يحمل عليه، مِن تأوُّلٍ أو شبهة أو غيرهما ممّا يمنع من التهجّم عليه والوقيعة فيه.

---

(١) المستدرك على الصحيحين: ٣ / ١٣٠ وصحّحه ووافقه الذهبي. كنز العمّال: ١١ / ٦٠١، ٦٢٢. الجامع الصغير: ٢ / ٥٥٤ ورمز له بالصحّة. صحيح الجامع الصغير: ٢ / ١٠٣٤. سلسلة الأحاديث الصحيحة: ٣ / ٢٨٧. مجمع الزوائد: ٩ / ١٣٢. وقال: إسناده حسن.

(٢) المستدرك على الصحيحين: ٣ / ١٢١ وصحّحه ووافقه الذهبي. مسند أحمد بن حنبل: ٦ / ٣٢٣. مجمع الزوائد: ٩ / ١٣٠. كنز العمّال: ١١ / ٦٠٢. مشكاة المصابيح: ٣ / ١٧٢٢. خصائص أمير المؤمنين عليه السلام: ص١٧. مجمع الزوائد: ٩ / ١٣٠ ووثّق رجاله.

بل إنّ مجرّد سبّ واحد ممّن تقدّم عليّاً عليه السلام من الخلفاء كاف في سقوط العدالة واختلال الوثاقة، بل منهم من حكم بلزوم قتله حدّاً[1].

ولهذا ردّوا روايات الروافض الذين يقعون في أبي بكر وعمر، دون النواصب الذين يقعون في عليّ وأهل بيته عليهم السلام.

قال شمس الدّين الذهبي: إنّ البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلوّ التشيّع، أو كالتشيّع بلا غلو ولا تحرّف...

إلى أن قال: ثمّ بدعة كبرىٰ كالرفض الكامل والغلوّ فيه، والحطّ على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدّعاء إلى ذلك. فهذا النوع لا يحتجّ بهم ولا كرامة...

وقال: فالشيعي الغالي في زمان السلف وعُرْفهم هو من تكلّم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممّن حارب عليّاً عليه السلام، وتعرّض لسبّهم. والغالي في زماننا هو الذي يكفّر هؤلاء السادة، ويتبرّأ من الشيخين أيضاً، فهذا ضالّ معثر[2].

وقال ابن حجر العسقلاني: التشيّع في عرف المتقدّمين

---

(١) مثل التقي السبكي. راجع خاتمة الصواعق المحرقة، ص٢٨٨.

(٢) ميزان الاعتدال: ١ / ٥ ـ ٦.

هو اعتقاد تفضيل عليّ على عثمان، وأنّ علياً كان مصيباً في حروبه، وأنّ مخالفه مخطىء، مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربما اعتقد بعضهم أنّ علياً أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ.

إلى أن قال: وأمّا التشيّع في عرف المتأخّرين فهو الرفض المحض، فلا تقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة[1].

وللخروج من هذه المفارقة كفّروا الروافض وأخرجوهم من دائرة المسلمين وحوزة المؤمنين، فلا يصحّ حينئذٍ حمل أي فعل لهم على شبهة أو تأويل أو اجتهاد أو غير ذلك.

قال ابن حجر بعد أن ساق قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ الآية[2]: ومن هذه الآية أخذ الإمام مالك في رواية عنه بكفر الروافض الذين يبغضون الصحابة. قال: لأنّ الصحابة يغيظونهم، ومن غاظه الصحابة فهو كافر.

قال ابن حجر: وهو مأخذ حسن يشهد له ظاهر الآية، ومن ثمّ وافقه الشافعي رضي الله عنه في قوله بكفرهم، ووافقه

---

(١) تهذيب التهذيب: ١ / ٨١ ـ ٨٢.

(٢) سورة الفتح، الآية: ٢٩.

جماعة من الأئمّة[1].

وقال القرطبي: لقد أحسن مالك في مقالته وأصاب في تأويله، فمن نقص واحداً منهم أو طعن عليه في روايته فقد ردّ على الله ربّ العالمين، وأبطل شرائع الإسلام[2].

وقال الفريابي: مَنْ شتم أبا بكر فهو كافر لا أُصلّي عليه[3].

أقول: عندما تتأمّل كلماتهم وتدقّق في عباراتهم تجد أنّهم يثبتون هذا الحكم ـ وهو كفر من ينتقص واحداً من صحابة رسول الله ﷺ أو فسقه ـ في حقّ من ينتقص غير عليّ عليه السلام، بل إنّهم حكموا بذلك لإيجاد ذريعة لتكفير شيعة أهل البيت عليهم السلام وأتباعهم، فهم المرادون به دون غيرهم.

ومن غرائب الأقوال وعجائبها ما قاله ابن تيميّة في هذا الشأن، فإنّه قال: إنّ القادحين في علي حتّى بالكفر والفسوق والعصيان طوائف معروفة، وهم أعلم من الرافضة وأدين، والرافضة عاجزون معهم علماً وديناً، فلا يمكن الرافضة أن تقيم عليهم حجّة تقطعهم بها،

---

(١) الصواعق المحرقة: ص٢٤٣، وراجع تفسير القرآن العظيم: ٤ / ٢٠٤.

(٢) الجامع لأحكام القرآن: ١٦ / ٢٩٦.

(٣) المغني: ٢ / ٤١٩.

ولاكانوا معهم في القتال منصورين عليهم.

إلى أن قال: بخلاف من يكفّر عليّاً ويلعنه من الخوارج وممّن قاتله ولعنه من أصحاب معاوية وبني مروان وغيرهم، فإنّ هؤلاء كانوا مقرّين بالإسلام وشرائعه، يقيمون الصلاة، ويؤتون الزكاة، ويصومون رمضان، ويحجّون البيت العتيق، ويحرّمون ما حرّم الله ورسوله، وليس فيهم كفر ظاهر، بل شعائر الإسلام وشرائعه ظاهرة فيهم معظَّمة عندهم، وهذا أمر يعرفه كلّ من عرف أحوال الإسلام.

وقال أيضاً: إذا اعتُبر الذين كانوا يبغضونه ـ يعني عليّاً ﷺ ـ ويوالون عثمان، والذين يبغضون عثمان ويحبّون عليّاً، وُجد هؤلاء خيراً من أولئك من وجوه متعدّدة، فالمنزّهون لعثمان القادحون في علي أعظم وأدين وأفضل من المنزّهين لعلي القادحين في عثمان كالزيديّة مثلاً، فمعلوم أنّ الذين قاتلوه ولعنوه وذمّوه من الصحابة والتابعين وغيرهم هم أعلم وأدين من الذين يتولّونه ويلعنون عثمان.

وقال أيضاً: القادحون في عليّ طوائف متعدّدة، وهم أفضل من القادحين في أبي بكر وعمر وعثمان، والقادحون فيه أفضل من الغلاة فيه، فإنّ الخوارج متّفقون على كفره،

وهم عند المسلمين كلّهم خيرٌ من الغلاة الذين يعتقدون إلهيّته أو نبوّته، بل هم والذين قاتلوه من الصحابة والتابعين خيرٌ عند جماهير المسلمين من الرافضة الإثني عشرية الذين اعتقدوه إماماً معصوماً[1].

أقول: قوله: «إنّ من يكفّر عليّاً ويلعنه من الخوارج وغيرهم مقرّين بالإسلام وشرائعه..»، وقوله: «وليس فيهم كفر ظاهر» يردّه قول النبيّ ﷺ: يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدّين كما يمرق السهم من الرمية»[2].

وقوله: «ويحرّمون ما حرّم الله» يردّه أنّهم عادوا عليّاً ﷺ وحاربوه ولعنوه، وهذه من الموبقات العظيمة التي حرّمها الله سبحانه، وحذّر منها النبيّ الأكرم ﷺ في الأحاديث المتواترة التي بلغتهم وأقرّوا بها هم فضلاً

---

(١) منهاج السنّة: ٣/٣.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: ٨/٤٧، ٩/٢١، ٤/٢٤٤. ومسلم في صحيحه: ٢/٧٤٠ـ٧٥٠. وأبو داود في سننه: ٤/٢٤٣. والنسائي في سننه: ٥/٨٧، ٧/١١٧. وابن ماجة في سننه: ١/٥٩ـ٦٢. والترمذي في سننه: ٤/٤٨١. ومالك في الموطأ: ص١٠١. وأحمد في مسنده: ١/٨٨، ٩٢، ١٣١، ١٤٧، ١٥١، ١٥٦، ١٦٠، ٢٥٦، ٤٠٤، و٣/٥، ١٥، ٣٣، ٥٢، ٥٦، ٦٠، ٦٤، ٦٥، ٦٨، ٧٣، ١٥٩، ١٨٣، ١٨٩، ٢٢٤، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٤٨٦. و٤/١٤٥، ٤٢٢، ٤٢٥، و٥/٤٢، ١٧٦. ونص الكتاني على تواتره. راجع نظم المتناثر: ص٥٩.

عن غيرهم.

وقوله: إذا اعتبر الذين كانوا يبغضونه... إلى آخر كلامه يردّه ما صحّ عن النبيّ ﷺ أنّ عليّاً عليه السلام لا يحبّه إلّا مؤمن ولا يبغضه إلّا منافق. فشتّان ما بين المؤمنين الذين يحبّونه، والمنافقين الذين يبغضونه. وحبّ مبغضيه لغيره لا يخرجهم عن النفاق، كما أنّ بغض محبّيه لغيره ممّن لم يُنصّ على وجوب محبّته لا يخرجهم عن الإيمان، لأنّ ذلك إن كان معصية فهو من المعاصي التي تقع من المؤمنين، ولا تنافي إيمانهم، ويمكن غفرانها لهم.

وقوله: «بل هم ـ يعني الخوارج ـ والذين قاتلوه... خيرٌ من الرافضة...» يردّه ما صحّ عن النبيّ ﷺ أنّه قال: «عليٌّ وشيعته هم الفائزون» حتّى زعمت أكثر الطوائف أنّها شيعته[1]. وما صحّ عنه ﷺ في الخوارج أنّهم يمرقون من

---

(١) أمّا أهل السنّة فقد نصّ جمع من علمائهم بأنّهم هم شيعة علي عليه السلام دون غيرهم كما مرّ. وأمّا المعتزلة فزعموا ذلك أيضاً. قال ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة: ٤/٥٢٢: لم تكن لفظة الشيعة تُعرف في ذلك العصر إلّا لمن قال بتفضيله ـ يعني عليّاً عليه السلام ـ... فكان القائلون بالتفضيل هم المسمّون الشيعة. وجميع ما ورد من الآثار والأخبار في فضل الشيعة وأنّهم موعودون ←

الدِّين، وأنّهم شرّ الخلق والخليقة، وأنّه ﷺ لو أدركهم لقتلهم قتل عاد. فكيف يجرؤ ابن تيميّة على مخالفة النصوص الصحيحة الصريحة، فيمدح من ذمّه النبيّ ﷺ، ويذمّ من مدحه؟! وهل هذا إلّا مصداق قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيباً مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلاً * أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللهُ وَمَنْ يَلْعَنِ اللهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ نَصِيراً﴾[1].

خامساً: أنّهم حكموا باجتهاد من حاربه.

قال ابن حزم: إنّ معاوية ﷺ ومَنْ معه مخطئون مجتهدون مأجورون أجراً واحداً[2].

وقال ابن حجر الهيتمي: وأعداؤه ـ يعني عليّاً ﷺ ـ الخوارج ونحوهم من أهل الشام، لا معاوية ونحوه من الصحابة، لأنّهم متأوّلون فلهم أجر[3].

← بالجنّة فهؤلاء هم المعنيّون به دون غيرهم. ولذلك قال أصحابنا المعتزلة في كتبهم وتصانيفهم: نحن الشيعة حقّاً. فهذا القول هو أقرب إلى السلامة وأشبه بالحقّ من القولين المقتسمين طرفي الإفراط والتفريط.

(١) سورة النساء، الآيات: ٥١ ـ ٥٢.

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل: ٤ / ١٦١.

(٣) الصواعق المحرقة: ص ١٨٤.

وقال: [إنّ معاوية] لم يقدم على شيء ممّا صحّ عنه إلّا بتأوّل يمنعه من الإثم، بل ووجب له حظٌّ من الثواب.

وقال: فكلّ من قاتله من هؤلاء بُغاة عليه، لكن مَنْ عدا الخوارج ـ وإن كانوا مخطئين ـ هم مثابون؛ لأنّهم أئمّة فقهاء مجتهدون مؤولون تأويلاً محتملاً، بخلاف الخوارج، لأنّ تأويلهم قطعي البطلان[1].

وقال أيضاً: إنّ معاوية وأتباعه مثابون غير مأثومين بما فعلوه من قتال عليّ[2].

سادساً: أنّهم حكموا باجتهاد من قتله دون من قتل غيره.

قال ابن حزم: لا خلاف بين أحد من الأئمّة في أنّ ابن ملجم قتل عليّاً متأوّلاً مجتهداً مقدّراً أنّه على صواب[3].

وقال الشافعي: وابن ملجم المرادي قتل عليّاً متأوّلاً[4].

وقال محمّد بن جرير الطبري في التهذيب: لا خلاف

---

(١) تطهير الجنان واللسان: ص٣٠٢.

(٢) المصدر السابق: ص٣١٩.

(٣) تلخيص الحبير: ٤/ ٤٦.

(٤) المصدر السابق: ٤/ ٤٥.

بين أحد من الأمّة أنّ ابن ملجم قتل عليّاً متأوّلاً مجتهداً مقدّراً أنّه على صواب[1].

وأمّا قتلة مَن تقدَّمه من الخلفاء فلا حقّ لهم في تأول ولا اجتهاد، فهم كفرة هالكون.

أمّا قاتل عمر فقالوا: إنّه غلام مجوسي، وأمّا قتلة عثمان فقد وصفهم ابن كثير بأنّهم أجلاف أخلاط من الناس[2]، مفسدون في الأرض[3]، جهلة بغاة متعنّتون خونة ظلمة مفترون[4].

وقال ابن تيميّة: وأمّا الساعون في قتله فكلّهم مخطئون بل ظالمون باغون معتدون[5].

وقال ابن حزم: وعمّارﷺ قتله أبو الغادية يسار بن سبع السلمي...

إلى أن قال: فأبو الغاديةﷺ متأوّل مجتهد مخطىء فيه باغ عليه، مأجور أجراً واحداً، وليس هذا كقتلة عثمانﷺ، لأنّهم لا مجال للاجتهاد في قتله، لأنّه لم يقتل أحداً

---

(١) السنن الكبرى: ٨ / ٥٨.

(٢) البداية والنهاية: ٧ / ١٨٤.

(٣) المصدر السابق: ٧ / ١٩٤.

(٤) المصدر السابق: ٧ / ١٩٥.

(٥) منهاج السنّة: ٣ / ٢٠٦.

ولا حارب ولا قاتل ولا دافع، ولا زنا بعد إحصان، ولا ارتدّ، فيسوّغ المحاربة تأويل، بل هم فسّاق محاربون سافكون دماً حراماً عمداً بلا تأويل على سبيل الظلم والعدوان، فهم فسّاق ملعونون[1].

وأقول: إذا فتحنا باب التأوّل والاجتهاد، فإنّه لا يضيق بقتلة عثمان ولا بقتلة غيره، إذ لقائل أن يقول: إنّ عثمان لمّا ولّى على الناس من لا يصلح للولاية، حتّى كثر ظلم هؤلاء الولاة الذين ضجّ الناس منهم، وأبى عثمان أن يعزلهم أو يتنحّى عن الأمر ليقوم به من تكون خلافته فرجاً للعباد والبلاد، لمّا رأى هؤلاء كلّ ذلك عمدوا إلى قتله دفعاً للظلم الذي لا يندفع إلّا به.

سابعاً: إنكارهم جملة كبيرة من فضائل عليّ عليه السلام.

ويتّضح ذلك ببيان أُمور:

١ ـ أنّ عليّاً عليه السلام هو أكثر صحابة رسول الله صلى الله عليه وآله فضائل ومناقب بلا ريب ولا شبهة.

قال أحمد بن حنبل: ما جاء لأحدٍ من الصحابة من الفضائل ما جاء لعليّ[2].

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل: ٤ / ١٦١.

(٢) المستدرك على الصحيحين: ٣ / ١٠٧، الصواعق المحرقة: ص١٤٨.

وقال إسماعيل القاضي والنسائي وأبو علي النيسابوري: لم يرد في حقّ أحدٍ من الصحابة بالأسانيد الحسان أكثر ممّا جاء في عليّ[1].

ولكن يشقّ على بعضهم أن يمتاز عليّ عليه السلام على صحابة رسول الله صلى الله عليه وآله بكثرة الفضائل، ولذا حاولوا جهدهم أن يؤوّلوها بما يخرجها عن أن تكون فضيلة له.

قال السمهودي في جواهر العقدين وغيره: السبب في ذلك أنّ الله تعالى أطلع نبيّه صلى الله عليه وآله على ما يكون بعده ممّا ابتُلي به عليّ عليه السلام وما وقع من الاختلاف لمّا آل إليه أمر الخلافة، فاقتضى ذلك نصح الأُمّة باشتهاره لتلك الفضائل، لتحصل النجاة لمن تمسّك به ممّن بلغته...

إلى أن قال: ثمّ أيضاً لمّا اشتدّ الخطب واشتغلت طائفة من بني أُميّة بتنقيصه وسبّه على المنابر، ووافقهم الخوارج، بل قالوا بكفره، اشتغل جهابذة الحفّاظ من أهل السنّة ببثّ الفضائل حتّى كثرت، نصحاً للأُمّة ونصرة للحقّ[2].

وهذا يعني أنّ غير عليّ عليه السلام ربما كان في نفس الأمر أكثر منه فضائل، إلّا أنّ الأمويّين لمّا اشتغلوا بسبّه وتنقيصه

---

(١) عن الصواعق المحرقة: ص١٤٨، نور الأبصار: ص١٤٢.

(٢) عن نور الأبصار: ص١٤٢، وراجع الصواعق المحرقة: ص١٤٨.

وانبرى الحفّاظ إلى نشر فضائله، ولم يعتنوا هذه العناية بنشر فضائل غيره، صار عليّ عليه السلام أكثر صحابة النبيّ صلى الله عليه وآله فضائل في الظاهر، إلّا أنّ ذلك غير معلوم في الواقع.

٢ ـ أنّ جمعاً من علماء أهل السنّة أنكروا أكثر فضائله، حتّى قال ابن حزم الأندلسي: والذي صحّ من فضائل علي فهو قول النبيّ صلى الله عليه وآله: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي»، وقوله عليه السلام: «لأعطينّ الراية غداً رجلاً يحبّ الله ورسوله، ويحبّه الله ورسوله»، وهذه صفة واجبة لكلّ مؤمن وفاضل. وعهده عليه السلام أنّ عليّاً لا يحبّه إلّا مؤمن، ولا يبغضه إلّا منافق. وقد صحّ مثل هذه في الأنصار رضي الله عنهم أنّه لا يبغضهم من يؤمن بالله واليوم الآخر. وأمّا «من كنت مولاه فعليّ مولاه» فلا يصحّ من طريق الثقات أصلاً[1]، وأمّا سائر الأحاديث التي تتعلّق بها

---

(١) هذا من عظيم جرأته. فقد جزم بتواتر هذا الحديث جمع من الحفّاظ كما تقدّم في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام، وصحّحه كثير من الأعلام، كالترمذي في سننه: ٥ / ٦٣٣، والحاكم في المستدرك: ٣ / ١٠٩، ١١٠، والذهبي في تلخيصه، وفي تاريخ الإسلام: ٢ / ٦٢٩، والقاري في مرقاة المفاتيح: ١٠ / ٤٦٤، وابن حجر في الصواعق المحرقة: ص١٤٩، قال: إنّ كثيراً من طرقه صحيح أو حسن. وابن عبد البرّ في الاستيعاب: ٣ / ٣٦، والهيثمي في مجمع ←

الرافضة فموضوعة، يعرف ذلك من له أدنى علم بالأخبار ونقلها[1].

وأقول: انظر أيّها القارئ المنصف كيف عمدوا في سبيل الردّ على حجج الشيعة في إثبات إمامة عليّ عليه السلام إلى إنكار فضائله وجحد مآثره، فكذّبوا الأحاديث الصحيحة الواردة فيه، ثمّ لم يكتفوا فرموه بسهامهم الخائبة كيداً لشيعته، وميلاً عن متابعته ومشايعته، فإنّا لله وإنّا إليه راجعون، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم.

٣ ـ تضعيف كثير من الأحاديث الصحيحة الواردة فيه، وقد وقع في هذه الطامّة كلّ من كتب في نقض عقائد الشيعة أو الردّ عليها.

ولا بأس أن نأخذ ابن تيميّة مثالاً لإيضاح هذا المسلك الذي نهجه كثير من أعلام أهل السنّة، فإنّ ابن تيميّة عمد إلى كثير من الأحاديث الصحيحة الواردة في فضل عليّ عليه السلام فردّها بلا مستند صحيح.

ويشهد بصحّة ما قلناه ما أورده ابن حجر العسقلاني

← الزوائد: ٩ / ١٠٤ ـ ١٠٨، والألباني في صحيح الجامع الصغير: ٢ / ١١١٢، وسلسلة الأحاديث الصحيحة: ٤ / ٣٤٣.

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل: ٤ / ١٤٧.

في ترجمة ابن المطهّر الحلّي، إذ قال: صَنَّف ـ أي ابن المطهر ـ كتاباً في فضائل عليّ عليه السلام، نقضه الشيخ تقي الدِّين ابن تيميّة في كتاب كبير...

إلى أن قال: لكن وجدته كثير التحامل إلى الغاية في ردّ الأحاديث التي يوردها ابن المطهر، وإن كان معظم ذلك من الموضوعات والواهيات، لكنّه ردَّ في ردّه كثيراً من الأحاديث الجياد... وكم من مبالغة لتوهين كلام الرافضي ـ يعني ابن المطهر ـ قادته أحياناً إلى تنقيص عليّ عليه السلام[1].

أقول: من الأحاديث التي ضعّفها ابن تيميّة مع صحّتها، قول النبيّ صلى الله عليه وآله: ما تريدون من عليّ؟ إنّ عليّاً منّي وأنا منه، وهو وليّ كلّ مؤمن بعدي[2].

قال الألباني بعد أن صحّح هذا الحديث وذكر بعض

---

(١) لسان الميزان: ٦ / ٣١٩.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه: ٥ / ٦٣٢، والنسائي في خصائص أمير المؤمنين: ص١٦٤، وابن حبان في صحيحه (الإحسان بترتيب صحيح ابن حبّان: ٩ / ٤٢). والحاكم في المستدرك: ٣ / ١١٠ وصحّحه ووافقه الذهبي. وأخرجه أحمد في المسند: ٤ / ٤٣٧ ـ ٤٣٨، ٥ / ٣٥٦. والألباني في سلسلته الصحيحة: ٥ / ٢٦١. وقوله صلى الله عليه وآله لعليّ: «أنت وليّ كلّ مؤمن بعدي» أخرجه أحمد في المسند: ١ / ٣٣٠ ـ ٣٣١. والحاكم في المستدرك: ٣ / ١٣٢ ـ ١٣٣ وصحّحه ووافقه الذهبي. والألباني في سلسلته الصحيحة: ٥ / ٢٦٣.

طرقه: فمن العجيب حقّاً أن يتجرّأ شيخ الإسلام ابن تيميّة على إنكار هذا الحديث وتكذيبه في منهاج السنّة ١٠٤/٤ كما فعل بالحديث المتقدّم هناك...

إلى أن قال: فلا أدري بعد ذلك وجه تكذيبه للحديث، إلّا التسرّع والمبالغة في الردّ على الشيعة[١].

وقال أيضاً بعد أن صحّح حديث «من كنت مولاه فعليٌّ مولاه» ونصّ على تواتره وخرّج طرقه: كان الدافع لتحرير الكلام على هذا الحديث وبيان صحّته أنّني رأيت شيخ الإسلام ابن تيميّة قد ضعّف الشطر الأوّل من الحديث[٢]، وأمّا الشطر الثاني فزعم أنّه كذب. وهذا من مبالغاته الناتجة في تقديري من تسرّعه في تضعيف الأحاديث قبل أن يجمع طرقها ويدقّق النظر فيها، والله المستعان[٣].

٤ ـ تأويل الأحاديث الواردة في فضل عليّ عليه السلام بما يخرجها عن أن تكون فضيلة له، وقد تقدّم شيء من هذه

---

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة: ٥ / ٢٦٣ ـ ٢٦٤.

(٢) الشطر الأوّل هو: «من كنت مولاه فعليٌّ مولاه» والشطر الثاني هو: «اللّهمّ والِ من والاه وعادِ من عاداه».

(٣) المصدر السابق: ٤ / ٣٣٤.

التأويلات في كلام ابن حزم.

ومن هنا نلاحظ أنّه مع كثرة الأحاديث الصحيحة الدالّة دلالة واضحة على خلافة عليّ عليه السلام وأفضليّته على غيره، إلّا أنّ يد التأويل استطاعت أن تمحو هذه الأفضليّة، وترفع تلك الدلالة، فصارت أحاديث جوفاء لا معنى مهمّاً لها.

فمع أنّ قول النبيّ صلى الله عليه وآله لعليّ عليه السلام: «يا عليّ أنت وليّ كلّ مؤمن بعدي» يدلّ دلالة واضحة على ثبوت الولاية لعليّ عليه السلام، إلّا أنّ القوم صرفوه عن معناه الدال على أولويّة علي بالخلافة إلى معنى آخر غير ذي شأن، إذ زعموا أنّ الولي هنا بمعنى الناصر أو المحبّ. وعليه فلست أدري ما معنى ثبوت نصرة عليّ عليه السلام أو محبّته للمؤمنين بعد حياة النبيّ صلى الله عليه وآله مع أنّهما ثابتتان في حياته.

وقول النبيّ صلى الله عليه وآله لعليّ عليه السلام أيضاً: «أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي» مع أنّه يدلّ دلالة واضحة على خلافته عليه السلام، إلّا أنّ القوم صرفوه أيضاً إلى معنى آخر غير مهمّ، إذ زعموا أنّه عليه السلام بمنزلة هارون في أنّ موسى عليه السلام استخلفه على قومه لمّا ذهب إلى الميقات من غير أن يكون خليفته من بعده، مع أنّ كتاب الله العزيز أوضح هذه المنزلة، إذ قال عزّ من قائل حكايةً عن

موسىٰ: ﴿وَاجْعَلْ لِي وَزِيراً مِنْ أَهْلِي۞ هَارُونَ أَخِي۞ اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي۞ وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾[1].

وقال سبحانه: ﴿وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾[2].

ومن غرائب التأويلات قول بعضهم: إنّ المراد بـ «علي» في قول النبيّ ﷺ: «أنا مدينة العلم وعلي بابها» هو عالٍ، فيصير معنى الحديث: أنا مدينة العلم وبابها عالٍ أي مرتفع. وما عشت أراك الدهر عجباً.

---

(١) سورة طه، الآيات: ٢٩ ـ ٣٢.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ١٤٢.

خاتمة

مما تقدّم يتّضح أنّ شيعة عليّ عليه السلام وأتباع أهل البيت عليهم السلام هم الشيعة الإماميّة الذين استحقّوا هذه التسمية بحقّ، مدحتهم الأحاديث المتّفق على صحّتها، التي نصّت على فوزهم ونجاتهم دون غيرهم من سائر الفرق.

وأمّا الدعاوى الفارغة التي لا تعتمد على دليل ولا تستند إلى حجّة، فلا يُلتفت إليها ولا يُعبأ بها، فإنّها كثيرة لا تنقطع ولا تقف عند حدّ.

فهرس المحتوى

المقدّمة ٥
الشيعة الإماميّة هم أتباع أهل البيت عليهم السلام ١١
أهل السنّة قاطعون بعدم اتباع الشيعة لأهل البيت عليهم السلام ١٣
اتّهام رواة الشيعة بالكذب على أهل البيت عليهم السلام ١٥
الأدلّة على متابعة الشيعة لأهل البيت عليهم السلام ١٨
أهل السنّة ليسوا شيعة لعلي عليه السلام ٢١
خاتمة ٥٠
فهرس المحتوى ٥١